S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/163
18 February 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لزامبيا لدى الأمم المتحدة

في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩، أصدر وزير خارجية زامبيا، س. ك. والوبيتا، بيانا صحفيا بشأن المشاكل القائمة بين أنغولا وزامبيا. وأرجو تعميم هذا البيان الصحفي، المرفق طيه، بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن (انظر المرفق).

(توقيع) بيتر ل. كاساندا
السفير
الممثل الدائم

180299 180299 99-04320

المرفق

بيان صحفي صادر في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ عن وزير خارجية زامبيا

في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أصدرت بيانا صحفيا ذكرت فيه أنه في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، تلقيت رسالة من وزير خارجية جمهورية أنغولا السابق، الأونرابل فينانثو دي مورا، يعلمني فيها بأن حكومته لديها "معلومات موثوقة تؤكد مشاركة سلطات زامبيا بقدر كبير في إرسال الدعم السوقي والعسكري إلى الدكتور جوناس سافيمبي داخل أنغولا، لإدامة الحرب والمعاناة التي يقاسيها الشعب الأنغولي".

ولدى تلقي تلك الرسالة، طلبت الحكومة الزامبية إلى الحكومة الأنغولية، وفقا للممارسة الدبلوماسية المعتادة، أن توافيها بالمعلومات الموثوقة المدعاة كي يمكن فحصها فحصا وافيا. ووردت تلك المعلومات رسميا في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، في شكل مذكرة مؤرخة ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وقد تقرر بموجب هذا إذاعتها لعلم الكافة. ومنذ ذلك التاريخ، أذاعت الحكومة الأنغولية صيغا مختلفة لتلك المذكرة عن طريق بعثاتها في الخارج.

وحين أثيرت أول حفنة من تلك الادعاءات، قامت فرقة عمل في إطار لجنة الدفاع والأمن المشتركة بين الدولتين بعدة بعثات للتحقق خلال عام ١٩٩٧. وبالإضافة إلى هذا، اضطلع فريق التفتيش المشترك بين أنغولا وزامبيا ببعثات للتحقق في آذار/ مارس ١٩٩٨ في المناطق المدعى أنها تستخدم لنقل الأسلحة إلى الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا). ولم يعثر في الحالتين على أي دليل على الأنشطة المدعاة.

ورحبت حكومة زامبيا أيضا ترحيبا حارا بمبادرة الأمم المتحدة إلى إيفاد بعثة للتحقق في نيسان/أبريل ١٩٩٨، بقيادة السفير نجوغونا ماهوغو من كينيا، الذي كان عندئذ رئيس لجنة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعنية بالجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا.

وفي أيار/ مايو ١٩٩٨، أوفدت منظمة الوحدة الأفريقية أيضا بعثة للتحقق بقيادة السفير دانييل أنطونيو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وبرّأت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية كلتاهما زامبيا من هذه الادعاءات.

وفي عدد من المناسبات وفي محافل أخرى، أدانت حكومة زامبيا ولجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان اتحاد يونيتا دون أي تحفظ لما يعمد إليه من تقويض لعملية السلام المضطلع بها في إطار بروتوكول لوساكا.

وعلى الصعيد المتعدد الأطراف، كانت حكومة زامبيا أحد الأطراف في مقرر اتخذه مؤتمر رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، باعتبار الدكتور جوناس سافيمبي مجرم حرب.

وبالإضافة إلى هذا، وفي مؤتمر قمة الجهاز المركزي لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقود في واغادوغو، بوركينا فاصو، في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، كانت الحكومة الزامبية طرفا في معارضة استئناف الأعمال العدائية من جانب اتحاد يونيتا ونادت بالامتثال التام من أجل إنجاز بروتوكول لوساكا.

وتود حكومة زامبيا أن تعلن أنها قد امتثلت لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتخذة ضد اتحاد يونيتا وأنها أبلغت هذه المعلومات إلى الأمم المتحدة.

ومن الأمور الثابتة أيضا أن زامبيا اضطلعت بدور رئيسي في تحرير الجنوب الأفريقي، بما في ذلك تحرير أنغولا. ومن ثم فإن من المستحيل تصور أن تكون زامبيا مرتبطة بأي أنشطة ضارة بالسلام والاستقرار في أنغولا وفي المنطقة دون الإقليمية ككل.

وأود أن أذكّر إخواني مواطني زامبيا والمجتمع الدولي بأن الحرب في أنغولا مستمرة من قبل أن تتولى حركة الديمقراطية المتعددة الأحزاب السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بوقت طويل. بيد أن حكومة حركة الديمقراطية المتعددة الأحزاب كرست طاقتها ومواردها طيلة ١٤ شهرا لتيسير عملية السلام التي تُوجـَت بتوقيع بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

وفي الواقع أن الموقف الذي اتخذناه طيلة التفاوض على بروتوكول لوساكا هو تشجيع كلا الطرفين على التوصل إلى تسوية سلمية. وقد شاركت زامبيا أيضا بتقديم أفراد عسكريين ومدنيين إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أنغولا. وقد ضحـّى بعض هؤلاء الزامبيين بأغلى ما لديهم فجادوا بدمائهم وأرواحهم من أجل تحقيق السلام في أنغولا.

وتجد حكومة زامبيا أن من غريب المصادفات أن تشتد تلك الادعاءات في الوقت الذي بلغت فيه جهود الوساطة التي نضطلع بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية مرحلة متقدمة.

وقد أرسلت حكومة زامبيا، في الوقت نفسه، رسائل للشكوى إلى رئيس الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فخامة السيد نيلسون مانديلا، ورئيس الجهاز المعني بالسياسة والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فخامة السيد روبرت موغابي، والأمين العام للأمم المتحدة، سعادة السيد كوفي عنان، والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، سعادة الدكتور سالم أحمد سالم، ودعتهم رسميا إلى إيفاد بعثات إلى زامبيا للتحقق من صدق هذه الادعاءات.

وأود أن أختتم بياني هذا بإعادة تأكيد التزامنا بتعزيز علاقات حسن الجوار مع أنغولا ورغبتنا في أن نرى السلام الدائم يتحقق في أنغولا كي يمكن لذلك البلد وللمنطقة دون الإقليمية أن يسيرا على طريق النمو في بيئة سياسية تنعم بالاستقرار.

- - - - -